إنتاج ليبيا بلغ 271 ألف برميل يومياً يوم 27 يناير

النفط يرتفع مع انتعاش أسواق الأسهم بعد بيع بسبب فيروس الصين

ارتفعت العقود الآجلة للنفط بعد أن تراجعت لخمس جلسات، مستمدة الدعم من انتعاشة في الأسهم الأمريكية وحديث بأن أوبك وحلفاءها قد يفرضون قيودا جديدة على الإمدادات وسط مخاوف من أن الفيروس التاجي قد ينال من الطلب على الخام.

وصعدت الأسهم الأمريكية حيث ساعدت مكاسب لشركات التكنولوجيا والقطاع المالي المؤشرات الرئيسية على التعافي بعد أكبر انخفاض لها في نحو أربعة أشهر بفعل بواعث القلق المتعلقة بتفشي الفيروس وأثره المحتمل على النمو العالمي.

وزادت العقود الآجلة لبرنت 19 سنتا بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 59.51 دولار للبرميل، في حين ارتفع الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 34 سنتا أو 0.6 بالمئة ليسجل 53.48 دولار.

وقال جيم ريتربوش، رئيس ريتربوش وشركاه في جالينا بولاية إلينوي، في تقرير، "معظم صعود سوق النفط يرجع على ما يبدو إلى أثر الانتعاش القوي في الأسهم،" مشيرا إلى أن صعود الدولار كبح "حماسة الشراء في سوق الطاقة".

وارتفع الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته منذ أوائل ديسمبر مقابل سلة عملات. وعادة ما تكون أسعار النفط مقومة بالعملة الأمريكية مما يعني أن الدولار القوي يجعل الخام أعلى تكلفة لحملة العملات الأخرى.

وتراجع كلا خامي القياس إلى أدنى مستوياته منذ أكتوبر مع هبوط برنت بما يصل إلى 18 بالمئة وغرب تكساس بما يصل إلى 21 بالمئة عن الذرى التي سجلاها في وقت سابق من يناير بسبب التوترات الأمريكية الإيرانية. ويتجه العقدان لتكبد أكبر خسارة شهرية لهما منذ مايو. وقالت المؤسسة الوطنية للنفط إن إنتاج ليبيا من النفط وصل إلى 271204 برميل يوميا يوم 27 يناير بزيادة بسيطة عن اليوم السابق.

ويتناقص إنتاج النفط في ليبيا منذ 18 يناير بسبب حصار للموانئ والحقول من قبل جماعات موالية لخليفة حفتر قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي). ووصل الإنتاج إلى مستوياته الحالية بعدما بلغ حوالي 1.2 مليون برميل يوميا قبل التعطيل.

موديز: 4 قطاعات اقتصادية تتأثر سلباً حال انتشار كورونا

قالت المدير العام بوكالة موديز للتصنيف الائتماني، أتسي شيث، إن المشكلة الأكبر الخاصة بالمخاطر المتعلقة بانتشار فيروس كورونا داخل الصين وخارجها، هي صحة الإنسان ومن يتعرضون للعدوى.

وأضافت، في تعليق حصلت عليه "العربية.نت"، أن التداعيات الاقتصادية تحدث في حالة تصاعد العدوى، كما حدث الأمر مع وباء سارس في عام 2003.

وأشارت إلى أن المخاوف من هذا المرض المعدي قد تؤثر سلبا على طلب المستهلكين، وهو ما سينعكس على قطاعات السياحة والسفر والتجارة والخدمات في الدول التي ينتشر بها المرض.

وأوضحت أن الأعباء على قطاعات الخدمات الصحية في الدول التي ظهر بها المرض من المتوقع أن تزداد أيضا.

وتقدر دراسة سابقة لصندوق النقد الدولي، التكلفة السنوية لانتشار فيروس الإنفلونزا بحوالي نصف تريليون دولار بسبب العواقب المتعلقة بتراجع حجم إنتاجية العمل، وحالات الوفيات المرتفعة وتأثر التجارة.

ويضاف إلى هذه المخاوف الكبرى تعمق حالة عدم اليقين، وفرض القيود على السفر، وتراجع الطلب على الأصول بجانب تخلص المستثمرين من الأصول الخطرة، مع تأثر نفسية متداولي الأسهم بالمخاوف الناشئة عن القلق من تفشي الفيروس.

وانتشر فيروس كورونا الجديد، من مدينة ووهان الصينية، مهدداً ملايين البشر بالموت، إلى مدن ودول أخرى في الصين وأوروبا وأميركا، وغيرها، بعد أن وصلت حصيلة كارثته أكثر من مئة وفاة مع إصابة الآلاف.

«المركزي المصري»: رفضنا عرض تمويل جديدا من صندوق النقد لأننا لا نحتاجه

طارق عامر

قال طارق عامر محافظ البنك المركزي المصري إن صندوق النقد الدولي عرض تقديم تمويل جديد لكن بلاده رفضت لعدم احتياجها إلى التمويل.

وأضاف عامر في مقابلة مع برنامج مساء دي.إم.سي التلفزيوني "حاليا بنتكلم مع الصندوق لكن ليس في تمويل لأننا لا نحتاج إلى تمويل.

"كنا في حاجة للتمويل الأول ولم يكن أحد يريد إقراضنا لكننا لا نحتاج إلى تمويل (حاليا)...ولو في حاجة للتمويل بنذهب مباشرة للسوق الدولية وليس الصندوق".

ووقعت مصر على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار نهاية 2016 وحصلت على إجمالي القرض على أقساط كان آخرها في العام الماضي.

وقال عامر إن بلاده ستستعين بالصندوق "من ناحية الخبرة في برنامج الإصلاحات الهيكلية لزيادة كفاءة أداء مؤسسات الدولة.

"الصندوق عرض علينا تمويلا لكن احنا رفضنا وقلنا لا نريد، لسنا في حاجة لتمويل".

عابدين: 300 مليار جنيه استثمارات المرحلة الأولى من العاصمة الإدارية في مصر

أحمد زكي عابدين

قال أحمد زكي عابدين رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية إن استثمارات المرحلة الأولى من مشروع العاصمة الإدارية الجديدة لمصر تبلغ نحو 300 مليار جنيه (19.05 مليار دولار) كلها بتمويل ذاتي.

وأضاف عابدين في مقابلة مع رويترز بمكتبه في شرقي القاهرة أن شركته علقت بيع الأراضي في العاصمة حاليا لحين انتقال الحكومة والرئيس إليها من أجل زيادة متوسط سعر البيع.

ويبلغ سعر متوسط متر الأرض في العاصمة الإدارية أربعة آلاف جنيه للاستخدام السكني و15 ألف جنيه للمتر للاستخدام التجاري و400 دولار للمتر للسفارات وفقا لعابدين الذي أكد أن هناك حجوزات من أكثر من 60 سفارة حتى الآن بالعاصمة.

وتابع أن مساحة المرحلة الأولى من المشروع تبلغ 40 ألف فدان باستثمارات تصل لنحو 300 مليار جنيه كلها بتمويل ذاتي من إيرادات بيع الأراضي.

والعمل جار على قدم وساق لبناء المناطق الأساسية في المدينة الجديدة التي ستحل محل القاهرة، العاصمة الحالية المطلة على نهر النيل والتي تعاني من الاختناق المروري والزحف العمراني والتلوث ويعيش فيها أكثر من 20 مليون نسمة.

وقال عابدين إن البناء في المرحلة الأولى سيكون على نحو 24 ألف فدان فقط من إجمالي المساحة والباقي للخدمات والطرق والمساحات الخضراء.

وأضاف أن شركته باعت حتى الآن 17.5 ألف فدان في المرحلة الأولى لما يتراوح بين 50 و60 شركة ما بين مصرية وعربية ولكنها ستوقف البيع في المرحلة الأولى لحين انتقال الحكومة والرئاسة إلى هناك.

وتابع "باختصار طول ما لدينا أموال للإنفاق على المرافق والحي الحكومي لا نقوم بطرح أراضي، لأن الأسعار بتزيد."

ويصور مقطع فيديو دعائي للعاصمة الإدارية الجديدة على أنها مدينة خضراء تدار بأنظمة الدفع غير النقدي للمواصلات وخدمات أخرى، وذلك على النقيض من القاهرة التي نال الإهمال من قلبها المعماري الأنيق الذي يعود إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وقال عابدين لرويترز إن مرافق المرحلة الأولى من المشروع ستتكلف بين 15 و20 مليار جنيه تم إنفاق ما يصل إلى عشرة مليارات جنيه حتى الآن منها فيما بلغ الإنفاق على الحي الحكومي ما يصل إلى 40 مليار جنيه وإن التمويل بالكامل يأتي من حصيلة بيع الأراضي.

وأضاف "التوجيه الذي لدينا أن الحكومة ستنتقل إلى العاصمة الإدارية في 30 يونيو (حزيران) المقبل ونحن مستعدون كمرافق وطرق ومباني لذلك".

وأضاف "العاصمة ستكون صالحة للحياة بين عامين وثلاثة أعوام والمرحلة الأولى ستستوعب ما بين مليوني و2.5 مليون نسمة على أن يستوعب كامل المشروع ما يصل إلى سبعة ملايين نسمة". ويغص موقع البناء في العاصمة الإدارية بأعداد كبيرة من الحفارين والرافعات وتمتد طرق واسعة بين قطع الأراضي الفارغة والمباني شبه المكتملة.

«هيئة السوق»: جذبنا 100 مليار ريال استثمارات أجنبية في عام

محمد القويز

ماجد القصبي

قال محمد القويز، رئيس هيئة السوق المالية، "إن توحيد معايير الإفصاح والتحول من المحاسبة المحلية إلى المحاسبة الدولية في السوق المالية وبعض الإصلاحات الأخرى، أسهما في دخول استثمارات أجنبية بأكثر من 100 مليار ريال عام 2019، خاصة مع جاذبية السوق وتحولها لأن تصبح مركزاً لأكبر شركة مدرجة في العالم".

وأوضح القويز أن المملكة تحتل المرتبة الثانية عالمياً في معايير الحوكمة، وقفزت في معايير الإفصاح وقوة معايير المراجعة من المركز الـ33 إلى المركز الـ23 خلال عام واحد، مؤكداً أن هذه الإنجازات نتيجة عمل تشاركي بين الجهات الحكومية. وجاء ذلك خلال مشاركته في الجلسة الحوارية في منتدى المحاسبين الذي جاء بعنوان، "دور المهن المالية في تحقيق مبادرات رؤية المملكة ومساهمتها في النمو الاقتصادي" في الرياض، أمس الأول، بمشاركة كل من الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار، والدكتور حمد آل الشيخ وزير التعليم، والمهندس أحمد الراجحي وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وفقاً لما نقلته صحيفة "الاقتصادية".

وأشار القويز إلى أن التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى المحاسبة الدولية، بدأ في 2017 بين كل من هيئة السوق المالية وهيئة المحاسبين السعودية، مضيفاً أنه في وقتها بدأ الإلزام على الشركات المدرجة في السوق الرئيسة، وفي عام 2018 كانت الدورة الثانية لإلزام بقية الشركات في سوق "نمو" والشركات غير المدرجة.

وأكد القويز أهمية هذه النقطة، لأنها تسهم في توحيد معايير الإفصاح للشركات السعودية مع نظيراتها في مختلف أنحاء العالم، ما يسهل عملية المقارنة والرقابة والتمحيص، مؤكدا أن ما زاد من تميز الإنجاز أنه جاء في الوقت الصحيح بالتزامن مع فتح السوق السعودية للمستثمرين الأجانب.

من جانبه، قال الدكتور ماجد القصبي، وزير التجارة والاستثمار، إن مهنة المحاسبة مكون رئيسي للاقتصاد، لكن المشكلة تكمن في عدم وجود مكاتب محاسبة كافية تغطي حاجة السوق، إذ يوجد 1.2 مليون مؤسسة و170 ألف شركة وفي مقابلها 350 مكتباً محاسبياً فقط.

وأضاف القصبي، نحن نطالب الهيئة والجامعات بالتعاون للرقي بمستوى المهنة من خلال تحسين الاشتراطات وتطويرها لرفع جودة المخرجات.

وأشار القصبي إلى أولويات في هيئة المحاسبين يجري العمل عليها من خلال أربعة مسارات، أولها، تمكين الشباب من الدخول للمهنة ومزاولتها، خاصة أن عدد الذين يحملون شهادة الزمالة 1012 شخصاً فقط منهم 102 سيدة، لكننا نطمح إلى الوصول إلى 30 أو 40 ألفاً حتى 100 ألف محاسب.

أما المسار الثاني فهو إعداد استراتيجية لهيئة المحاسبين، إذ يعكف مجلس الإدارة الآن على عمل استراتيجية جديدة تواكب التطور التقني والذكاء الاصطناعي وتؤثر في مهنة المحاسبة.

فيما يشمل المسار الثالث تحديث نظام المهنة نفسه، والجانب التشريعي الذي يحتاج إلى تطوير ليواكب الشركات الجديدة، وإلغاء بعض القيود والاشتراطات، وأخيرا المسار الرابع، وهو تشارك الجامعات وهيئة السوق المالية ووزارة العمل، مع المحاسبين، ليكون هناك تنسيق وتكامل وتوحيد الجهود للرقي بهذه المهنة.

بدوره، أكد الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ وزير التعليم، دور الجامعات في تطوير المناهج الجامعية لمواكبة احتياجات سوق العمل إلى المهن المالية والمحاسبية، وبناء مهارات خريجي المحاسبة لتوجيهها نحو تطوير وتنمية المهنة، وجذب الشباب الموهوبين إلى المهن المالية وزيادة حجم المؤهلين للإسهام في بناء أحد أهم أهداف تحقيق رؤية المملكة 2030 وتحقيق اقتصاد مزدهر.

ودعا وزير التعليم إلى التركيز على تحديث المناهج والمراجع العلمية، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، والتركيز على مواكبة المناهج المعتمدة وما يستجد من أنظمة ولوائح ومعايير ذات علاقة بمهنة المحاسبة، إلى جانب التركيز على مواكبة المناهج المتطلبات المتعلقة بالحصول على الشهادات المهنية في مجال المحاسبة، مشيراً إلى أهمية التعليم العملي والتطبيقات العملية مع التعليم النظري وتزويد المناهج بتطبيقات البرامج المحاسبية، وأن تحوي المناهج الدراسية "خطة الدراسة" مقررات تنمي وتطور التفكير الابتكاري والتحليلي الناقد عند الطالب.

ودعا آل الشيخ إلى ضرورة وجود شراكات للهيئة مع الجامعات في تطوير المناهج التعليمية أو إعداد الخطط الدراسية للبرامج الجامعية، والتركيز على وجود برامج محاسبية تطبيقية لتدريب الطلاب خلال المقررات الدراسية بشكل مستمر، كذلك التركيز على تغطية المناهج بالشكل المطلوب، والعمل على مواءمة التحول الإلكتروني في سوق العمل، وتطوير وتنمية فترة التدريب التعاوني.

وتحدث وزير التعليم عن دور عضو هيئة التدريس في تشجيع الطلاب على الحصول على الشهادات المهنية، بما يؤثر في ربط الجانب الأكاديمي بسوق العمل والمهنة، وإلمام وتفاعل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمؤسسات التعليمية بواقع ومتطلبات سوق العمل، والسماح بالترخيص لأعضاء هيئة التدريس بمزاولة المهنة بدوام جزئي ما يؤثر في ربط الجانب الأكاديمي بسوق العمل. وأكد أهمية بناء مهارات خريجي المحاسبة لتوجيهها نحو تطوير وتنمية المهنة، من خلال الحصول على الشهادات المهنية، وتعزيز اهتمام الطالب خلال مرحلة التدريب التعاوني بالاستفادة الكاملة من مرحلة التدريب، واكتساب المهارات الأساسية التي يحتاج إليها في بيئة العمل، وتعزيز الرغبة في حضور الدورات وورش العمل المنعقدة والخاصة بالجانب المهني وسوق العمل.

أسهم اليابان ترتفع بعد عمليات بيع استمرت يومان

عاودت الأسهم اليابانية الارتفاع على نحو متواضع أمس الأربعاء، لتعوض بشكل جزئي خسائر ثقيلة تكبدتها على مدى الجلستين السابقتين، على الرغم من أن المكاسب كانت محدودة بفعل فيروس كورونا الذي ينتشر سريعا من الصين.

وصعد المؤشر نيكي 0.71 بالمئة إلى 23379.40 نقطة، بينما أضاف المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.45 بالمئة إلى 1699.95 نقطة.

ويصف المتعاملون الارتفاع بأنه انتعاش يرجع لأسباب فنية فقط، مشيرين إلى استمرار المخاوف بشأن انتشار الفيروس وتأثيره الواسع النطاق على الاقتصاد والسوق.

وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الفيروس المرتبط بالصين بشكل حاد إلى 132 مع إصابة نحو 1500 حالة جديدة، مما يراكم الضغوط على بكين للسيطرة على الفيروس في الوقت الذي قال فيه مسؤولون أمريكيون إن البيت الأبيض يدرس تعليق كافة الرحلات إلى الصين.

وارتفعت أسهم شركات الشحن البحري 2.7 بالمئة لتتصدر قائمة القطاعات الأفضل أداء بين المؤشرات الفرعية في بورصة طوكيو البالغ عددها 33.

وقفز سهم نيبون يوسن 3.2 بالمئة بعد أن ذكرت صحيفة نيكي اليابانية أن أكبر شركة شحن بحري في اليابان من المرجح أن تسجل أرباحا متكررة بقيمة 20 مليار ين (182 مليون دولار) في الفترة بين أكتوبر وديسمبر ، وهو أعلى رقم ربع سنوي في ثلاث سنوات.

صندوق النقد: السياسات التحفيزية جنّبت العالم ركود الاقتصاد

قال صندوق النقد الدولي إن السياسات النقدية التحفيزية التي اتخذتها البنوك المركزية بشكل متزامن العام الماضي ساعدت في تجنب وقوع الاقتصاد العالمي في مغبة الركود، موضحاً أنه لو لم تتخذ البنوك المركزية تلك الإجراءات التحفيزية، لَتراجع النمو العالمي بمقدار 0.5 نقطة مئوية.

وقال، في تقرير ، إن العديد من أسواق الأصول المحفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء العالم شهدت عاماً مذهلاً في عام 2019. وارتفعت مؤشرات أسواق الأسهم بنسبة تزيد قليلاً على 30% في الولايات المتحدة، وما يقرب من 25% في أوروبا والصين، وأكثر من 15% في الأسواق الناشئة واليابان.

أما الديون السيادية وديون الشركات في الأسواق الناشئة، والديون الأميركية ذات العائد المرتفع، فقد حققت جميعها عائدات تتجاوز 12%. وبشكل خاص، كان الربع الرابع من عام 2019 قوياً بشكل ملحوظ في الصين والأسواق الناشئة.

وأرجع الصندوق السبب في ذلك إلى السياسات النقدية المتزامنة للبنوك المركزية خلال عام 2019، والتي كانت إحدى القوى المحركة المهمة التي عززت أسعار الأصول في مختلف الدول، موضحاً أن زيادة المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، جعلت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، تتبع سياسات نقدية تيسيرية، من خلال خفض أسعار الفائدة. وأشار إلى أن إجمالي خفض أسعار الفائدة في اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة، العام الماضي، كان الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وأضاف أن الرد القوي للعديد من البنوك المركزية في تخفيف الظروف المالية في جميع أنحاء العالم، ساعد على احتواء مخاطر الجانب السلبي على التوقعات الاقتصادية العالمية. وقد انعكس هذا التحسن في معنويات السوق في أحد أكثر مؤشرات المخاطر شيوعاً، وهو منحنى عائد السندات لسنتين وعشر سنوات، والذي يقيس الفرق بين العائد على الدين الحكومي لمدة سنتين وعشر سنوات.

وأوضح الصندوق أن هذا المنحنى انحدر بشكل كبير منذ أوائل عام 2018 بسبب زيادة قلق المستثمرين بشأن التوقعات الاقتصادية، لكنه بدأ في الصعود مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2019 في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، نتيجة استعادة المستثمرين بعض التفاؤل بشأن الاقتصاد العالمي.

وتوقع الصندوق حدوث انتعاش طفيف للاقتصاد العالمي هذا العام والعام المقبل، ولكن عند مستويات أقل مما كان متوقعاً في السابق. وحذر من أن تخفيف الظروف المالية العالمية في وقت متأخر جداً من الدورة الاقتصادية، واستمرار تراكم نقاط الضعف المالية، بما في ذلك ارتفاع الديون، والتدفقات الرأسمالية الكبيرة إلى الأسواق الناشئة، يمكن أن يهدد النمو على المدى المتوسط. وقال إن معدلات التخلف عن السداد في السوق الأميركية ذات العائد المرتفع، وكذلك في أسواق السندات للشركات الصينية وخارجها، بدأت بالفعل في الارتفاع وإن كانت عند مستويات منخفضة.